

# "كان من الصعب حقاً أن أحمي نفسي"

## أثر النزاع المسلح في سوريا على الأطفال ذوي الإعاقة

## ملخص

غالبا ما كنت أرفض مغادرة المنزل ومحاولة الهرب. كان صعبا جدا علي الجري باستخدام العكازات. سيتطلب ركوب سيارة مساعدة عدة أشخاص مما سيجعلهم هدفا سهلا لغارة جوية. أردت تجنب تعريض الآخرين لهذا الخطر.  
- ثراء ج. فقدت ساقها في غارة جوية في 2015 عندما كانت في الـ13.

النزاع في سوريا هو من أكثر النزاعات فتكا في العالم، إذ أسفر عن مقتل 350 ألف شخص على الأقل خلال العقد الماضي ونزوح أكثر من 13 مليونا آخرين قسرا. اتسم النزاع بالفظائع واسعة الانتشار والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وازدياد الحاجات الإنسانية. شهدت البنية التحتية المدنية خرابا ودمارا على نطاق هائل، وتضرر النظام الصحي، ويعاني قرابة 12 مليون شخص، أي حوالي 54% من سكان سوريا، من انعدام الأمن الغذائي وجاء تقشي فيروس "كورونا" (كوفيد-19) ليفاقم الاحتياجات الإنسانية. أعرب "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" عن قلقه من أن الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب النساء والأطفال وكبار السن، هم من بين أكثر الفئات عرضة للإيذاء والعنف في سوريا.

يبحث هذا التقرير في تأثير النزاع على الأطفال ذوي الإعاقة تحديدا، بناء على مقابلات جرت مع 54 شخصا بين أكتوبر/تشرين الأول 2020 ويونيو/حزيران 2022، ويعاين المخاطر التي يواجهها الأطفال ذوو الإعاقة أثناء الهجمات، وآثار النزاع على صحتهم العقلية، وتبعات الفقر وعدم تلقي المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية والأجهزة المساعدة والتعليم على حياة الأطفال ذوي الإعاقة وحقوقهم. يناقش التقرير أيضا الوصم والتمييز وكيف يؤثران على حقوق الإنسان الخاصة بهم.

تضمنت قائمة الذين قابلناهم 6 أطفال (12-17 عاما)، وشخصان شابان من ذوي الإعاقة، و20 من الأهالي وإثنين من الأقارب البالغين لأطفال من ذوي الإعاقة. ركزت "هيومن رايتس ووتش" على الأشخاص المقيمين في شمال غرب وشمال شرق سوريا، بسبب الاحتياجات الإنسانية المرتفعة بشدة، وتدهور البنية التحتية، وقدرة الوصول الأكبر إلى هؤلاء الأشخاص مقارنة بأجزاء أخرى من سوريا. قابلت هيومن رايتس ووتش أيضا 18 من ممثلي المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية واختصاصيين اثنين في المجال الطبي يعملان في سوريا.

تفرض النزاعات المسلحة، بما في ذلك النزاع في سوريا، مخاطر وأضراراً محددة على الأطفال ذوي الإعاقة وحقوقهم. تقع على عاتق جميع الأطراف في النزاع السوري مسؤولية حماية الأطفال، بمن فيهم ذوو الإعاقة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

ذكر الأطفال أنفسهم والشباب وأسرهم كيف واجه الأطفال ذوو الإعاقات الجسدية حواجز أعاققت قدرتهم على الهروب من الغارات دون مساعدة. أحد التحديات الرئيسية أمام الفرار من الأعمال العدائية كان غياب وعدم توافر الأجهزة المساعدة – مثل الكراسي المتحركة أو الأطراف الاصطناعية أو المُعينات السمعية. قد لا يتمكن الأطفال الذين لديهم إعاقة سمعية أو إعاقات في النمو أو إعاقات ذهنية من سماع، أو فهم، أو معرفة،

أو إدراك ما يحدث أثناء وقوع هجوم. يتعرض الأطفال الذين لديهم أنواع مختلفة من الإعاقات لخطر التخلي عنهم إذا شعرت أسرهم بأنها غير قادرة على تلبية احتياجاتهم أو إنقاذهم.

زاد الوضع سوءاً مع تسبب النزاع السوري المستمر منذ 11 عاماً في زيادة الفقر والحوازج الهيكلية التي يواجهها الأطفال ذوو الإعاقة وتدهور أنظمة الدعم التي كانت قائمة قبل النزاع.

وفقاً لـ "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" ("أوتشا")، في 2020، كانت الأسر في سوريا التي تضم أكثر من فرد لديه إعاقة يقل احتمال قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية مقارنة ببقية الأسر بنسبة 9%. بحلول 2022، انخفضت قدرة جميع السوريين على تلبية احتياجاتهم الأساسية مقارنة بـ 2020، وكان الأشخاص الذين لديهم إعاقة وأطفال من بين أولئك الذين تأثروا بشكل غير متناسب بتفاقم الفقر.

غالباً ما كانت عائلات الأطفال ذوي الإعاقة الذين قابلناهم بغية إعداد هذا التقرير غير قادرة على تحمل تكاليف الاحتياجات الأساسية، مثل الطعام والمأوى، ناهيك عن الضروريات التي قد يحتاجها الطفل ذو الإعاقة، مثل العلاجات والأجهزة المساعدة. كانت هذه العلاجات والأجهزة المساعدة غير متوافرة إلى حد كبير في الأماكن التي كانت تعيش فيها العائلات التي قابلناها.

كافح أهل الأطفال ذوي الإعاقة في سوريا من أجل الحصول على الرعاية الصحية لأطفالهم، ومعلومات حول إعاقات أطفالهم، وخدمات التدخل المبكر للأطفال الذين لديهم مشاكل وإعاقات في النمو.

فاقتم جائحة كوفيد-19 من هذه الصعوبات، لا سيما عند محاولة الحصول على الرعاية الطبية اللازمة، بالنظر إلى نظام الرعاية الصحية السوري المنهك بالفعل مع عدم كفاية المرافق الوظيفية وانخفاض عدد الموظفين المؤهلين لكل فرد.

بالإضافة إلى ذلك، كانت خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي إما غير متوفرة، أو غير شاملة عموماً، أو يتعذر وصول الأطفال ذوي الإعاقة إليها. أدى ذلك إلى تفاقم الآثار المدمرة للنزاع السوري على الصحة العقلية للأطفال ذوي الإعاقة الذين، على عكس الأطفال الآخرين، يشعرون بالقلق من أن وضعهم قد يعرض أفراد أسرهم للخطر أو أن يتم التخلي عنهم أثناء الهجمات، ويعانون من نقص مزمن في الحصول على التعليم الشامل، وخدمات الدعم، بما في ذلك خدمات الصحة العقلية.

يواجه الأطفال ذوو الإعاقة في سوريا عوائق متزايدة تحول دون وصولهم إلى المدارس الحكومية والخدمات التعليمية التي تقدمها المنظمات الإنسانية. يشكل تعذر الوصول إلى الطرق والمرافق المدرسية، والافتقار إلى الأجهزة المساعدة تحديات للأطفال الذين لديهم إعاقات جسدية. يعرقل الافتقار إلى المعلمين المدربين، والمناهج الدراسية الشاملة، والوصم حق الأطفال ذوي الإعاقات الحسية والفكرية والنفسية الاجتماعية في التعليم.

يوثق هذا التقرير التمييز والإقصاء والإساءة اللفظية والتهديدات ضد الأطفال ذوي الإعاقة. يتضمن أيضاً حالة لفتاة زُعم تقييدها بالسلاسل على يد أحد الأقارب.

وفقا لمسح لـ"الأمم المتحدة"، لدى قرابة 28% من سكان سوريا الحاليين إعاقة، أي ضعف المتوسط العالمي تقريبا. وجد "تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية لعام 2021 في سوريا" أن لدى 19% من الأطفال (2-17 عاما) إعاقة، ووجد تقييم آخر نُشر في مارس/آذار 2022 أن لدى 21% من الأطفال (2-4 أعوام) في شمال شرق سوريا إعاقة. يشير تقييم آخر للاحتياجات نُشر في 2022 إلى "نقص مزمن في البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى مناطق النازحين داخليا"، مما يشير إلى أن الأعداد والنسب المئوية الفعلية للأطفال ذوي الإعاقة قد تكون أعلى مما تم الإبلاغ عنه.

تزيد النزاعات عموما من انتشار الإعاقة جرّاء الإصابات، وصدمات الصحة العقلية، وعدم الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية. في 2022، أفاد أوتشا أن واحدا من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة في بعض أجزاء سوريا يعاني من سوء التغذية المزمن ومعرّض لخطر الإعاقات الجسدية والمعرفية، والعدوى المتكررة، والتأخر في النمو، والإعاقات، وحتى الوفاة. بينما لا توجد بيانات حديثة حول من أصيبوا بإعاقة بسبب الحرب، ذكرت "منظمة الأمم المتحدة للطفولة" (اليونيسف) في 2015 إصابة أكثر من 1.5 مليون بالغ وطفل في سوريا بإعاقة نتيجة للحرب.

كانت الاستجابة الإنسانية في سوريا من بين الأكبر في التاريخ المعاصر وحصلت على مليارات الدولارات من المساهمات: تم التعهد في 2022 بتقديم 6.7 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك من جانب الولايات المتحدة و"الاتحاد الأوروبي" والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. لكن بحسب الأمم المتحدة، لا يكفي ما سبق لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. تعدّدت الاستجابة أيضا نتيجة أفعال الحكومة السورية - وبالتحديد، تحويل المساعدات الإنسانية لتمويل الفظائع، وتعزيز مصالحها الخاصة، ومعاقبة من يُنظر إليهم على أنهم معارضون، وإفادة الموالين لها - وأيضا نتيجة إغلاق المعابر الحدودية مع تركيا والتي تُستخدم لإدخال المساعدات الإنسانية إلى سوريا. بحلول 2022، كان 14.6 مليون شخص، بما في ذلك 3.3 ملايين شخص من ذوي الإعاقة فوق سن 12 عاما، يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، أي بزيادة 1.2 مليون شخص عن 2021.

رغم كونها من بين أكبر العمليات الإنسانية في التاريخ الحديث، لم تتمكن العمليات الإنسانية في سوريا من تناول حقوق واحتياجات الأطفال من ذوي الإعاقات المختلفة بالقدر الكافي. وفقا لتقرير الأمم المتحدة حول الاحتياجات الإنسانية لعام 2021، يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في سوريا "تحديات منهجية في الوصول العادل إلى الخدمات الإنسانية مثل الآخرين"، لكن يشير التقرير باقتضاب شديد إلى وضع الأطفال ذوي الإعاقة.

وجدت أبحاث هيومن رايتس ووتش أن المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية العاملة في سوريا والتي تقدم خدمات للأطفال ذوي الإعاقة، إما تفعل ذلك فيما يسمى إعدادات خاصة أو بشكل منفصل عن الأطفال الآخرين؛ وأحيانا، تقدم المنظمات التي تركز على الإعاقة فقط مثل هذه الخدمات. صحيح أن الخدمات المستهدفة مهمة، لكن يجب تقديمها إلى جانب برامج عامة وشاملة، لا سيما في البيئات التعليمية.

أبرز التأثير الهائل للحرب على الأطفال ذوي الإعاقة في سوريا ضرورة أن تُخصص الأمم المتحدة والحكومات اهتماما وموارد جدية للتخفيف من أثر النزاع على هؤلاء الأطفال. لكن لا تزال مراقبة الأمم

المتحدة وآلية إعداد تقاريرها توليان اهتماماً أقل للأطفال ذوي الإعاقة، مقارنةً ببقية الأطفال. مثلاً، يتضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2021 عن الأطفال والنزاع المسلح السوري بيانات عن الأطفال الذين أصيبوا أو "شوهوا"، مما قد يتسبب في إعاقة طويلة الأجل لهم، لكنه لا يذكر المخاوف أو الاستجابات في سياق حقوق الأطفال ذوي الإعاقة. لا تعتبر تدابير الحماية العامة استجابات كافية للعوائق والمخاطر والأضرار المحددة التي يواجهها الأطفال ذوي الإعاقة، رغم انطباقها عليهم.

بدون رصد تفصيلي ومتأني من جانب الأمم المتحدة، وإعدادها لتقارير عما يختبره الأطفال ذوي الإعاقة، سيظل الأثر الكامل للنزاع عليهم وعلى حقوقهم غير واضح. بالتالي، قد تغفل الاستجابة في مجال الحماية، بما في ذلك الاستجابة الإنسانية، عن مجموعة كبيرة من الأطفال، أو قد تقدم لهم خدمات أقل مما يجب.

يحمي القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان حقوق الأطفال والبالغين ذوي الإعاقة في النزاع السوري. ينطبق القانون الإنساني الدولي العرفي على جميع أطراف النزاع، دولا كانت أم أطرافاً فاعلة غير حكومية، ويحمي المدنيين في أوقات الحروب، كما في حالة النزاع المسلح الداخلي في سوريا. يسري القانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأوقات. تذكر "اتفاقية حقوق الطفل" و"اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" الدول صراحة بالتزاماتها بضمان سلامة الأطفال وحمايتهم أثناء النزاعات المسلحة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة.

تتطلب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الأمم المتحدة والحكومات تجاوز مجرد إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأطفال، في قائمة المجموعات "الضعيفة"، وبدلاً من ذلك، تطبيق نهج يراعي حقوق الإعاقة على معايير حماية المدنيين. يشمل ذلك إدراك ما يمر به الأطفال ذوي الإعاقة وحقوقهم أثناء الهجمات وعمليات الإجلاء؛ وفي الحصول على الضروريات الأساسية والتعليم والخدمات الإنسانية؛ وأخذ هذه الخبرات في الاعتبار في البروتوكولات والقواعد والنهج المستهدفة لحماية المدنيين أثناء عمليات السلام.

على "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" أن يطلب أن تغطي تقارير التقييم الإنساني والخطط والتقارير الصادرة عن الأمين العام والوكالات الأممية الأخرى بشأن سوريا وضع الأطفال ذوي الإعاقة على وجه الخصوص. على الأمين العام أن يتناول بشكل منهجي أثر النزاع المسلح في سوريا على الأطفال ذوي الإعاقة في تقاريره وإحاطاته.

يتعين على فرق الأمم المتحدة القطرية في سوريا بذل المزيد من الجهد لتوثيق أثر النزاع على الأطفال ذوي الإعاقة. ينبغي للممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح العمل مع الفرق القطرية لضمان جمع المعلومات حول الأثر غير المتناسب للنزاع على الأطفال ذوي الإعاقة وتحليلها وإدراجها في التقارير ذات الصلة.

يتعين على الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية العاملة في سوريا توفير استجابات مُستهدفة وتحترم الحقوق ومصممة على نحو خاص وتتمحور حول الإعاقة بشأن حقوق الأطفال ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، بما في ذلك حقوقهم في الغذاء والسكن اللائق وخدمات إعادة التأهيل والرعاية الصحية والصحة العقلية، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي والتعليم.

على جميع أطراف النزاع في سوريا إنهاء جميع الهجمات المباشرة والعشوائية وغير المتناسبة على المدنيين والأعيان المدنية فوراً، وضمان احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ينبغي لها أيضاً السماح بوصول المساعدات الإنسانية فوراً ومن دون عوائق إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتقديم مساعدة غير منحازة للمدنيين المحتاجين في جميع أنحاء سوريا. أخيراً، عليهم ضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم والرعاية الصحية والأجهزة المساعدة وغيرها من الخدمات، وحمايتهم من التمييز وسوء المعاملة.

## التوصيات

### إلى مجلس الأمن الأممي

- ضمان الاعتراف بحقوق واحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة في سوريا ومعالجتها بشكل شامل في عمل مجلس الأمن وقراراته؛
- الاعتراف بالتهديد الذي يشكله النزاع المسلح على حقوق الأطفال ذوي الإعاقة في سوريا؛
- طلب معالجة وضع الأطفال ذوي الإعاقة في خطط التقييم الإنساني والتقارير الخاصة بالمساعدات المتعلقة بسوريا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وآخرين؛
- مطالبة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بالنظر في وضع الأطفال ذوي الإعاقة في سوريا ضمن البرامج الحالية بطريقة مستدامة؛
- طلب مراعاة الآليات والأدوات الموجودة، بما في ذلك آلية الرصد والإبلاغ عن الأطفال والنزاع المسلح، للأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك الطرق التي يتأثرون بها، وتتأثر بها حقوقهم بشكل غير متناسب جراء النزاع المسلح؛
- حث الأمين العام للأمم المتحدة على معالجة أثر النزاع المسلح على الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال، في تقاريره المواضيعية والجغرافية، بما يتماشى مع الفقرة 9 من قرار مجلس الأمن رقم 2475؛
- عقد مشاورات وحوارات مستمرة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأطفال والمنظمات التي تمثلهم، بما يتماشى مع القرار رقم 2475، لا سيما الفقرة 10 منه. الدعوة إلى تقديم مساعدة مستدامة وفي الوقت المناسب وملائمة وشاملة ويمكن الوصول إليها للأطفال ذوي الإعاقة في سوريا، بما في ذلك إعادة التأهيل، والأجهزة المساعدة، وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، والتعليم، بما يتماشى مع القرار 2475؛
- تعزيز حماية الأطفال ذوي الإعاقة في سوريا من خلال إيلاء اهتمام إضافي لحقوقهم واحتياجاتهم الظرفية، بما في ذلك عبر عدم الاكتفاء بالإبلاغ فحسب عن عدد الأطفال الذين تعرضوا "للتشويه" أو أصيبوا بإعاقة جسدية، بل الإبلاغ عن جميع الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك أولئك الذين أصيبوا جسدياً، والذين عانوا من أضرار بالصحة العقلية، وأولئك الذين لديهم إعاقات موجودة مسبقاً؛
- ضمان أن تراعي عمليات السلام المقبلة الحقوق والاحتياجات المحددة للأطفال ذوي الإعاقة؛
- إعادة تفويض آلية عبور الحدود التابعة للأمم المتحدة بالكامل قبل يناير/كانون الثاني 2023 و ضمان تسليم المساعدات لمن يحتاجون إليها.

### إلى الأمين العام للأمم المتحدة والممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح

- العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري في سوريا للتأكد من أن التقارير ذات الصلة تجمع وتحلل وتعكس المعلومات حول الأثر غير المتناسب للنزاع المسلح على الأطفال ذوي الإعاقة وحقوقهم؛

- صياغة توصيات ملموسة في التقارير والإحاطات حول معالجة الحقوق والاحتياجات المحددة للأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقهم في أن يكونوا آمنين ومحامين، حقهم في التعليم، والحصول على المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي؛
- الدعوة إلى تعليم شامل وميسر للأطفال ذوي الإعاقة، إقرارا بالعوائق المحددة التي يواجهونها، وبالنظر إلى العدد الكبير من الأطفال ذوي الإعاقة خارج العملية التعليمية في سوريا؛
- مناصرة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة المتأثرين بالنزاع المسلح في سوريا وحمايتهم ورفاههم؛
- التعاون مع الشركاء لاقتراح أفكار ومقاربات لتعزيز حماية الأطفال ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة، بما في ذلك في سوريا، ولتعزيز استجابة حماية أكثر تضافرا وتنسيقا؛
- الدعوة والعمل مع مجلس الأمن، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة لتغيير لغة الوصم و"التشويه" في عمل الأمم المتحدة.

### إلى "لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية"

النظر في إصدار تقرير عن الإساءات والانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة تحديدا، بمن فيهم الأطفال، يأخذ في الحسبان العدد الكبير من الأشخاص ذوي الإعاقة في سوريا.

### جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية والمحلية في سوريا

- تحسين التنسيق والمساعدة الإنسانية، مع التركيز على الوصول إلى الأطفال ذوي الإعاقة في جميع أنحاء سوريا، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها؛
- ضمان تقديم المساعدة، بما في ذلك الغذاء والماء وخدمات الرعاية الصحية والتعليم، بطريقة عادلة وشاملة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقرار مجلس الأمن رقم 2475، و"المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني"؛
- تحديد التحديات وإعداد الحلول ضمن الاستجابة الإنسانية، وتحديد فيما يتعلق بتقديم خدمات مستدامة وشاملة للأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك المساعدة في النقل للأطفال ذوي الإعاقة للوصول إلى المدارس وخدمات الدعم؛
- ضمان أن تكون البرامج الإنسانية والتعليمية الرئيسية لحماية الطفل في متناول الأطفال الذين لديهم أنواع مختلفة من الإعاقات وشاملة لهم. يتعين على المنظمات التي تقدم التعليم والخدمات الأخرى أن تسعى جاهدة لضمان التوظيف والتدريب لضمان الإدماج؛
- توظيف المزيد من معلمي لغة الإشارة والاختصاصيين في العلاج الطبيعي والمستشارين النفسيين، والتأكد من أن التوظيف يشمل أشخاصا من ذوي الإعاقة؛
- توفير أجهزة مساعدة مناسبة وملائمة بمجرد أن يحتاجها الطفل، بما في ذلك الكراسي المتحركة والمُعينات السمعية والأطراف الاصطناعية، المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الخاصة للطفل. ينبغي ضمان الحصول على هذه الأجهزة بغض النظر عما إذا كان ذلك مضمونا على المدى الطويل؛

- ضمان توفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي لجميع الأطفال ذوي الإعاقة وأسراهم بشكل يكفل الجودة وميسر ويحترم حقوق الإنسان؛
- تحديد العقبات التي تعيق حصول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة على المساعدة الإنسانية والحماية والمشاركة فيها ووضع حلول لهذه العقبات؛
- تدريب العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون مع الأطفال ذوي الإعاقة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنهج التي تراعي الإعاقة؛
- ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للأطفال ذوي الإعاقة وأسراهم، وكذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء التخطيط للاستجابة الإنسانية وتنفيذها، وإدراج آرائهم في خطط الاستجابة الإنسانية.
- ضمان عمليات مشاركة مجتمعية يسهل الوصول إليها وملائمة للأطفال بالإضافة إلى آليات لتقديم الشكاوى والتعليقات؛
- جمع البيانات حول وضع الأطفال ذوي الإعاقة، لا سيما حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمخاطر التي يواجهونها، وذلك حتى تسترشد بها استراتيجيات الاستجابة والوقاية.
- تحديد التحديات ووضع الحلول حول كيفية معالجة الفجوات الموجودة في جمع البيانات الشاملة.

#### إلى الحكومات والمؤسسات المانحة

- توفير التمويل الكامل للاستجابات الإنسانية للأمم المتحدة لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة؛
- ضمان أن يكون التمويل الرئيسي في سوريا شاملاً بشكل هادف لجميع الأطفال الذين لديهم أنواع مختلفة من الإعاقات، بما في ذلك مطالبه الشركاء بالإبلاغ عن الكيفية التي تعود فيها برامجهم (مثل التعليم والصحة العقلية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي) بالفائدة على الأطفال ذوي الإعاقة، وما هي التحديات المتبقية للتأكد من اشتمال البرامج لجميع الأطفال ذوي الإعاقة وتقديمها الفوائد لهم؛
- توفير تمويل مستهدف ومخصص لضمان احترام وحماية حقوق واحتياجات جميع الأطفال ذوي الإعاقة في سوريا، من دون قطع التمويل عن البرامج الأخرى، بما في ذلك من خلال الحصول على النقد مقابل العمل والمساعدات النقدية غير المشروطة؛
- التأكد من أن شركاء التنفيذ في سوريا يتبعون ويطبّقون إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛
- ضمان تمويل موجه لحماية وإعمال حقوق الأطفال ذوي الإعاقة في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك السكن والغذاء، والحصول على أجهزة مساعدة ملائمة وقابلة للتعديل، والتعليم؛
- تقديم الدعم المباشر للمنظمات السورية للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك المنظمات الإنسانية والتعليمية العاملة في شمال غرب وشمال شرق سوريا؛
- جمع وتصنيف البيانات حول الإعاقة والعمر والجنس لرصد إدماج الأشخاص الذين لديهم أنواع مختلفة من الإعاقات، بما في ذلك الأطفال.

إلى جميع أطراف النزاع في جميع مناطق السيطرة في سوريا، بما في ذلك الحكومة السورية

- الإنهاء الفوري لجميع الهجمات المباشرة والعشوائية وغير المتناسبة على المدنيين والأعيان المدنية؛

- احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك عبر الكف عن استخدام الأسلحة العشوائية والمحظورة، مثل البراميل المتفجرة والأسلحة الكيماوية والذخائر العنقودية والألغام الأرضية؛
- اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في سير العمليات العسكرية لتلافي إصابة المدنيين، بما في ذلك عبر إعطاء تحذيرات فعالة تأخذ في الاعتبار احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة عبر توفير معلومات سهلة الوصول وملائمة للأطفال؛
- السماح للمدنيين بالفرار من الأعمال العدائية بمحض إرادتهم وإيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق ضمان حصولهم على الوقت الكافي، والوصول إلى الأجهزة المساعدة، ووسائل النقل الميسرة للفرار؛
- السماح بوصول المساعدات الإنسانية سريعاً ودون عوائق إلى المنظمات الإنسانية والوكالات الأممية لتقديم مساعدة محايدة للمدنيين المحتاجين في جميع أنحاء سوريا، لا سيما في المناطق الريفية والنائية؛
- تحسين التعاون مع المنظمات الإنسانية والوكالات الأممية لضمان أن تكون المساعدة شاملة ومتاحة كلياً للأطفال ذوي الإعاقة؛
- ضمان الوصول إلى الصحة والخدمات والتعليم والحقوق والاحتياجات الأساسية الأخرى، بما في ذلك عن طريق إصدار تعليمات للمدارس ومراكز الرعاية الصحية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم لضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأخرى أسوة بالأطفال الآخرين؛
- ضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على خدمات جيدة ومحددة يحتاجون إليها بسبب إعاقاتهم.
- اتخاذ خطوات لفتح مدارس وإنشاء مدارس جديدة حيثما يكون ذلك آمناً وتحسين الظروف المادية للمدارس القائمة والعمل بالفعل؛
- تخصيص الخدمات والدعم الموجهة للأطفال ذوي الإعاقة إلى أقصى حد ممكن؛
- ضمان استشارة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تلك التي تمثل حقوق واحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، بشكل فعال وإشراكها بشكل هادف في عمليات السلام ومراحل إعادة الإعمار.

إلى دول الجوار، بما في ذلك لبنان وتركيا والأردن

- ضمان قدرة جميع الأطفال ذوي الإعاقة الذين فروا من سوريا على التماس الرعاية الصحية وخدمات الدعم؛
- تسهيل وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود وغيرها، بما في ذلك المنظمات العاملة في مجال إزالة الألغام، إلى جميع المناطق التي يوجد فيها أفراد بحاجة إلى المساعدة؛
- السماح للهاربين من العنف بالتماس اللجوء، والتأكد من أن جميع إجراءات اللجوء ومرافق الاستقبال وعملياته شاملة وملائمة للأطفال ولذوي الإعاقة.